عمو معا فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايما الى هذا الفرق انتهى قال ابن الصايغ ظاهر كلام
المصنف في شرح التسهيل انه واسم الجنس سوى في المعنى وهو وعلم الشخص سوا في اللفظ
وكذا الشيخ ابن يعيش وجماعه فهو في التعريف نظير المعرف باللام الجنسية والذي تلقيته
عن شيخنا العلامه علا الدين القونوى ان بين علم الجنس فرقا وان موضوع علم الجنس الماهية
والحقيقه الذهنيه باعتبار تشخصها في الذهن وفي الخارج فالتشخص الذهني يجمع بين العلمين
ويخرج اسم الجنس المنكر والتشخص الخارج يفرق بين العلمين ونظير علم الجنس المعرف باللام الحقيقه
ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد وقال ابن فلاح فرقا الفرق بين اسامه واسد ان اسد
موضوع لكل فرد من افراد النوع على سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واسامه
موضع للحقيقه المتحده في الذهن واطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقه ويلزم من
ذلك التعدد في الخارج فالتعدد فيه ضمنا لا قصدا **باب الاشارة** اخره في الكافية
الكبرى والتسهيل عن باب الموصول والصواب ما هنا لانه مقدم عليه في الرتبه **قوله الكافيه**
اسما الاشارة ما وضع لمشار اليه فيه امران الاول قال ابن القاسم في شرح التسهيل اسم الاشاره محصور
بالعد فهو مستغن عن الحد فترك الالفية والشذور حده اجود والثاني قال النيلي هذا التعريف
انما يصح عند من يعرف الاشارة ويعرف المشار له ويجهل الاسما التي هي الفاظ الموضوعة
للاشارة في اصطلاح هذا الفن وفي المتوسط عرف اسما الاشارة الاصطلاحيه بالمشار اليه اللغوى
المعلوم فلا يلزم تعريف الشي تعريفا دوريا او بما هو اخفى دايما هو مثله قوله وهي خمسه
ذا للمذكر وللمونث تا وتي وته وذه ليس كما ذكر من الحصر بل هي احدى عشرة الخمسة المذكورة
وذي وذه وته بكسر الهاء وذهي وتهي بالاشباع وذات بمثنية على الهم ذكر الجميع في
التسهيل والكافية والجامع واقتصر في الالفيه على ذي وته وتا وتي وفي الشذور على
ذي وتي **قوله الالفيه** بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر احسن منه قول الكافيه الكبرى
ذات اتى تا ذه على الانثى اقتصر لانه زاد فيه ذكر ذات فكانت المختصرة منها احق بالايجاز
والجمع قولهم ذي قال ابن هشام في حواشيه ان قيل ذكر ابن يشعون انه لا يستعمل تي
الا بالها او بالكاف قلت ذاك الذي يستعمل مشارا به واما هذه فاما على ذلك **قوله
الالفيه** وذان تان للمثنى المرتفع هو اختياره ان صيغ التثنيه في اسما الاشارة و
الموصولات معربه ومذهب المحققين كالفارسي ان ذان وتان وذين وتين ليست

تثنية

تثنية حقيقه بل هي الفاظ وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة بان
التثنيه يستلزم تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثنى قدر تنكيره واسم الاشارة
لازم للتعريف لا يقبل التنكير قولهم والعبارة للكافيه وجمعها اولا قال ابن الناظم
واكثر ما يستعمل فيمن يعقل قولهم والعبارة لها ممدود او مقصور زاد في الالفية
والمد اولى وفي الشذور وهي الفصحى قال ابن يعيش في شرح الفصل المقصور والممدود
ضربان من ضروب الاسما المتمكنه اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور
وكذلك الاسما غير المتمكنه نحو ما ولا وذا لا يقال فيها مقصور لعدم التمكن وشبه الحرف فاما
قولهم في ها ولا وهو لا ممدود ومقصور فتسمح في العبارة لما يقل بل اللفظان فيهما قالوا
مقصور وممدود مع ما في اسما الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها
قوله الكافيه وقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد هو مذهب الجمهور في
انقسام المشار اليه الى ثلاث مراتب واختار ابن مالك القول الثاني وهو انحصاره في
مرتبتين قربى وبعدى وبه جزم في الالفيه والكافيه وقال في شرح التسهيل انه الصحيح الظاهر
من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه ومشى عليه في الشذور والجامع والقطر
ونقل الفرا ان ذلك لغة الحجاز وذاك لغة تميم واعتمد على هذا النقل في الكافيه فقال
واللام للحجاز بين ردو تركه ذاك عن تميم اعتمد ووافق الجمهور في سبك المنظوم بل ذكر
ما يوخذ منه ان المراتب اربعه فانه قال ولمونثه تي وتا وذه ثم تيك ثم تلك ثم تالك
فعطف تالك بثم على تلك التي هي الثالثة ولم ار ذلك لغيره قولهم ان الكاف
تلحق اسم الاشارة هو خاص من الفاظ المونث بتي وتا وذي فقد نص عليه في الجامع الا انه
اسقط ذي تبعا لثعلب فانه منع من الحاق الكاف بها ايضا **قوله الالفيه والشذور**
بالكاف حرفا زاد في الكافيه الكبرى مثله اذا اسما تلي وفي التسهيل مبينا احوال المخاطب
بما بينها اذ كان اسما وقد اوضح ذلك ابن الحاجب في التعريف **قوله الالفيه**
واللام ان قدمت ها ممتنعه تمتنع اللام ايضا في المثنى والجمع في لغة من مده وقد استثناهما
في الشذور والكافيه وزاد في الكافيه ان البعد في المثنى يعرف بالتشديد وفي الجمع باوليك
فقال في ذانك وتانك مشددين ولا يك مثل ذلك قد قدح ابن مالك في كون التشديد
يدل على البعض بوجوده حيث لا كاف ثم ظاهر كلام ابن الحاجب ان اوليك للمتوسط وهو احد

Copyright © King Saud University